

مشاكل استخدام القارىء الأجنبى للقوائم المالية المحلية مع تقييم لداخل التطوير المقترحة

دكتور

زين العابدين سعيد حسن فارس
مدرس بكلية التجارة - جامعة قناة السويس

هدف البحث :

تمثل القوائم المالية احدى المخرجات الأساسية للنظام المحاسبى،
والتي عن طريقها يؤدى النظام وظيفه الاخبارية الخاصة بابلاغ المعلومات
الى جهات عديدة - شخصية ومعنوية ، محلية واجنبية - تعتمد عليها في
اتخاذ العديد من القرارات .

ويهدف هذا البحث الى ابراز الصعوبات والمشاكل ، وكذلك مداخل
التطوير المقترحة ، التي تلازم استخدام القوائم المالية المحلية المعدة في
دولة معينة بواسطة القارىء الأجنبى المقيم في دولة أخرى .

حدود البحث :

لغرض هذا البحث ..

- يقصد بالوحدة الاقتصادية أى منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا
في دولة معينة ، وتحمل جنسيتها .

- يقصد بالقوائم المالية المحلية مجموعة القوائم التي تصدرها
الوحدة الاقتصادية في نهاية العام لتحديد مركزها المالى ونتائج أعمالها
باستخدام اللغة والعملة والمعايير والممارسات المحاسبية السائدة في الدولة
حيث تقييم .

- يقصد بالقارىء الأجنبى أى طرف - طبيعى أو معنوى - مقيم
في دولة غير دولة اقامة الوحدة الاقتصادية ، ويهتم بالاطلاع على قوائمها
المالية . وغالبا يكون هذا القارىء الأجنبى مستثمرا لأمواله في الوحدة
الاقتصادية عن طريق شراء أوراقها المالية . ويتحدث ويتعامل هذا القارىء
الأجنبى بلغة وعملة مختلفتين عن الموجود في دولة اقامة الوحدة الاقتصادية ،
كذلك تسود معايير وممارسات محاسبية مختلفة .

أولا : طبيعة المشكلة

صعوبات استخدام القارئ الأجنبي للقوائم المالية المحلية

يتفق المحاسبون على أن الهدف الأساسى للنظام المحاسبى هو قياس وإبلاغ المعلومات الضرورية لفهم أنشطة المنشأة (١) وتعتبر القوائم المالية الختامية ، وعلى الأخص قائمتى المركز المالى والنتيجة ، من الوسائل الأساسية لإبلاغ المعلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالى الى كافة الأطراف المعنية بذلك .

ويستخدم المحاسبون أسلوب التعبير الرمزى عند قياس الأنشطة الأساسية التى تمارسها الوحدة الاقتصادية والتقارير عنها (٢) . ويتم ذلك باستخدام ما يطلق عليه اسم الرموز المحاسبية (٣) . ويشترط لنجاح النظام المحاسبى فى أداء وظيفة الإخبارية توافر فهم مشترك لمعانى الرموز المحاسبية المستخدمة فى أعداد القوائم المالية لدى كل من المحاسب الذى يقوم بأعدادها والأطراف الأخرى التى تعتمد عليها فى الحصول على المعلومات .

وفى حالة اقتصر نشاط الوحدة الاقتصادية على المجال المحلى فقط يسهل توافر الفهم المشترك لمعانى الرموز المحاسبية بين كل من معد القوائم ومستخدمها ، فالطرفين يعيشان فى دولة واحدة ، ويستخدمان لغة وعملة واحدة ، ومعتادان على المعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى أعداد القوائم .

ويشهد العالم فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة فى حجم وشكل الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر (٤) . ونتيجة ذلك يزداد على الدوام عدد الوحدات الاقتصادية التى يهتم بقوائمها المالية العديد من القراء الأجانب المقيمين خارج الحدود القومية للدول التى تعمل بها هذه الوحدات .

(1) American Accounting Association. "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statement: 1957, p. 1.

(2) Bedford, N., "Extensions in Accounting Disclosure", Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1973, p. 5.

(٣) يقصد بالرموز المستخدمة عند تطبيق أسلوب التعبير الرمزى مجموعة من المصطلحات المتعارف عليها للدلالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة للمشروع . وتعتبر المصطلحات التالية: الأصول - الخصوم الأيرادات - النفقات - المشتريات - المبيعات ، رموزا محاسبية . وعلى سبيل المثال يرمز الرمز « المبيعات » الى الأيرادات التى تحققها الوحدة عند بيع إنتاجها أو تقديم خدماتها الى الغير .

(٤) تنقسم الاستثمارات الأجنبية الخاصة الى استثمارات مباشرة وأخرى غير مباشرة . ويقصد بالاستثمارات المباشرة انشاء شركات تابعة أو فروع بالخارج لممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية ، ويقصد بالاستثمارات غير المباشرة شراء الأوراق المالية الخاصة بشركات تقييم فى بلاد أجنبية .

ويواجه القارئ الأجنبي في هذه الحالة صعوبات عديدة عند استخدام القوائم المالية لهذه الوحدات الاقتصادية . وتنبع هذه الصعوبات أساسا عن اختلاف اللغة والعملة والمعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة في اعداد هذه القوائم عن تلك الخاصة ببلد اقامة القارئ الأجنبي ، والتي يجيد التعامل بها ومعها .

وتؤدي هذه الاختلافات في اللغة والعملة والمعايير والممارسات المحاسبية في بلدى اقامة كل من الوحدة الاقتصادية والقارئ الأجنبي الى مشكلة تتمثل في غياب الفهم المشترك لمعاني الرموز المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم لدى كل من معديها ومستخدميها الأجانب . وتتأثر نتيجة لذلك فعاليتها في أداء الوظيفة الاخبارية للنظام المحاسبى وقد يصل الأمر في حالاته القصوى الى تضليل القارئ الأجنبي .

وعلى سبيل المثال فقد يؤدي اختلاف اللغة الى وجود معاني متباينة لبعض الرموز المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم في ذهن القارئ الأجنبي . أن (الدخل الصافي) كرمز محاسبى قد يعنى في الدولة 1 ، حيث تعد القوائم المالية ، الفرق بين الإيرادات والنفقات المحققة خلال الفترة المحاسبية ، في حين أنه يستخدم في الدولة (ب) للدلالة على الفرق بين المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة(هـ) وكذلك تؤثر الاختلافات الموجودة في المعايير الخاصة بعملية القياس المحاسبى على معاني الرموز المحاسبية وهكذا فإن الأصل المقوم بالتكلفة الاستبدالية الجارية لا يكون له نفس المعنى حين يكون مقوما بتكلفة حيازته التاريخية(١) .

والخلاصة أن غياب الفهم المشترك لمعاني الرموز المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية قد يضلل القارئ الأجنبي ، ويقلل الى حد كبير من فعالية القوائم في أداء الوظيفة الاخبارية للنظام المحاسبى . ويحتاج الأمر في هذه الحالة الى تطوير هذه القوائم بالشكل الذى يؤدي الى تحقيق الفهم المشترك المشار اليه . ولتحديد ملامح التطوير المطلوبة يجب أن يحدد أولا احتياجات القارئ الأجنبي عند استخدام القوائم المالية المحلية . أن هذا التحديد هو المدخل الطبيعى لتحديد وتقييم ملامح التطوير المقترحة .

(5) Choi, F., "Primary-Secondary Reporting : A Cross-Cultural Analysis", *The International Journal of Accounting*, Vol., 16, No. 1, Fall 1980, p. 85.

(6) Ibid, p. 85.

ثانيا : متطلبات استخدام القارئ الأجنبي للقوائم المالية المحلية

يحتاج القارئ الأجنبي المقيم في دولة غير تلك التي أعدت فيها القوائم المالية ، وباستخدام اللغة والعملة والمعايير المحاسبية السائدة فيها ، الى إعادة عرض القوائم المالية بطريقة مفهومة لديه . ويستلزم ذلك إعادة اعداد هذه القوائم باستخدام العملة واللغة الخاصة - بدولة القارئ الأجنبي وطبقا للمعايير المحاسبية السائدة فيها ، مع ضرورة الايضاح في تلك القوائم عن حجم النشاط الدولي الذى تنفذه الوحدة الاقتصادية بالخارج بالنسبة الى اجمالى نشاطها(٧) .

ويستلزم ما سبق متطلبات أربع هي :

- ١ - ضرورة ترجمة القوائم المالية باستخدام لغات أجنبية .
- ٢ - ضرورة تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم باستخدام عملات أجنبية .
- ٣ ضرورة إعادة عرض القوائم المالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية أجنبية .
- ٤ - ضرورة الايضاح عن حجم النشاط الدولي للوحدة الاقتصادية مع عدة القوائم .

(أ) ضرورة ترجمة القوائم المالية باستخدام لغات أجنبية :

ان القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية بواسطة القارئ الأجنبي يحتم ان تقدم اليه هذه القوائم باللغة التى يتقنها ، وهى بطبيعة الحال لغته القومية . وهنا تظهر ضرورة لترجمة القوائم المالية باستخدام اللغات القومية للدول التى يقيم فيها القراء الأجانب لهذه القوائم .

(ب) ضرورة تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم باستخدام عملات أجنبية :

يحتاج الفهم السليم للدلالات المختلفة للقيم المالية الواردة بالقوائم المالية ، من جانب القراء الأجانب ، الى ضرورة التعبير عنها باستخدام العملات القومية للدول التى يقيم بها هؤلاء القراء . وعن هذا الطريق يمكن تجنب هؤلاء القراء غير المتخصصين صعوبات فهم العلاقات المتقلبة بين أسعار العملات المختلفة ، وما ينتج عنها من آثار .

(7) Berg, K. Mueller, G., Walker, L., "Annual Reports Go International", Reading in International Accounting, Houghton Mifflin Company, Boston, 1969, pp. 37-43.

(ج) ضرورة إعادة عرض القوائم المالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية اجنبية :

في ظل غياب اطار متكامل للمحاسبة على المستوى الدولي ، تختلف المعايير والممارسات المحاسبية باختلاف النظم المحاسبية . ويصعب على غير المتخصصين الالمام بهذه الاختلافات ، وهنا تظهر ضرورة إعادة عرض القوائم المالية ، باستخدام المعايير ، والممارسات المحاسبية المعتاد استخدامها في البلد الذي يقيم به القارئ الأجنبي ، حتى يسهل عليه فهم وتفسير هذه القوائم .

(د) ضرورة الافصاح عن حجم النشاط الدولي للوحدة الاقتصادية معدة القوائم :

يحتاج القارئ الأجنبي الى معلومات عن حجم النشاط الدولي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية التي له فيها مصالح اقتصادية . ويستلزم ذلك ضرورة الافصاح عن حجم هذا النشاط في القوائم المالية . ونظرا لأهمية هذا الافصاح للقراء الأجانب ، الذين يعتمدون عليه في اتخاذ العديد من القرارات الخاصة ببدء أو استمرار التعامل مع الوحدة ، اهتمت هيئات علمية عديدة مثل IASC - UNCTC - DECD - FASB بوضع القواعد المنظمة لشكل ومحتوى هذا الافصاح (٨) .

ويؤدي توفير المتطلبات الأربع السابقة الى خدمة القارئ - المستثمر - الأجنبي بطريقة أفضل أن المعلومات التي يحتاج اليها تصل اليه في صورة اعتاد التعامل معها ، ويسهل عليه فهمها ، وبالتالي يتخذ قراراته مزودا بالقدر المناسب من المعلومات الضرورية . ولكن من ناحية أخرى يثير العمل على توفير هذه المتطلبات عند أعداد القوائم المالية مشاكل عديدة مازال البعض فيها بعيدا عن أن يكون لها أي حل قريب المنال .

ثالثا : مشاكل استخدام القارئ الأجنبي للقوائم المالية المحلية

تنقسم مشاكل استخدام القارئ الأجنبي للقوائم المالية المحلية الى ما يلي :

- ١ - مشكلة ترجمة القوائم المالية باستخدام لغات مختلفة .
- ٢ - مشكلة تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم المالية باستخدام عملات مختلفة .

(8) Wyman, H., and, Bavishi, V., "Foreign Operations Disclosures By U.S. Based Multinational Corporations: Are They Ade-quate ?" *The International Journal of Accounting*, Vol. 16, No. 1, Fall, 1980, pp. 153-154.

٣ — مشكلة إعادة عرض القوائم المالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة .

٤ { مشكلة تحديد شكل ونطاق الانصاح عن حجم النشاط الدولي في القوائم المالية .

(أ) مشكلة ترجمة القوائم المالية باستخدام لغات اجنبية :

يحتاج ترجمة القوائم المالية ، باستخدام لغة أخرى غير تلك التي أعدت بها أصلاً ، استخدام المفردات اللغوية للغة المترجم إليها، والتي ترادف تلك التي استخدمت في اعداد القوائم أصلاً . وعند ما لا يكون هناك حرص كامل عند اختيار مفردات اللغة الجديدة التي تعبر تماما عن ما دار في ذهن معد القوائم من معانى ، خصوصا عندما تحتوى اللغة الجديدة على مترادفات عديدة للمعنى الوارد ، فقد يترتب على ذلك تغير كبير في المعانى التي يستنتجها القارئ الأجنبى . أن القارئ الأجنبى قد يستنتج معانى مختلفة لم تكن موجودة أصلا في ذهن الذى قام باعداد القوائم (٩) .

وفي اطار العلاقة بين اللغتين العربية والانجليزية تثير ترجمة الكلمة الانجليزية Standard باستخدام مفردات اللغة العربية الحيرة لوجود مترادفات عديدة في تلك اللغة تعطى نفس المعنى أو شئ قريب منه . وقد اختلف الكتاب فعلا في هذا الصدد ، واستخدمت مترادفات عديدة مثل نمطية ، معيارية ، مثلية ، قياسية للتعبير عن المعنى الوارد في اللفظ الانجلىزى . وبالإضافة الى اللبس الذى يحدث في ذهن القارئ العربى نتيجة هذا الاختلاف في اختيار المرادف العربى ، فإنه قد يكون لهذه المفردات العربية معان أخرى تختلف تماما عن ما دار في ذهن المحاسب الانجلىزى معد القوائم .

ومن ناحية أخرى قد توجد اصطلاحات يصعب ايجاد مرادف عربى لها وتترجم باستخدام مفردات لغوية تعطى أوضح معنى لها في ذهن المترجم على ضوء فهمه العام لها .

ومثال ذلك تلك العبارات الانجليزية مثل :

Wild Cat speculations وكذلك Arm's Length Transactions

وكذلك Token Money التي ترجمت على التوالى على أنها معاملات على أساس تجارى دون تحيز أو محاباة — مضاربات خطيرة — نقود مساعدة .

وتشير احدى الدراسات العلمية الى أن ٤٠٪ من مجموع الشركات الأمريكية محل الدراسة تقوم بترجمة قوائمها المالية المعدة باللغة الانجليزية ،

(9) Weston, F., "International Accounting and Reporting Problems, "Reading in International Accounting, Houghton Mifflin Company, Boston, 1969, p. 56.

كلها أو أجزاء منها ، الى لغات أخرى عديدة . أن الشركة الدولية للتليفون والتلغراف تترجم قوائمها المالية السنوية كاملة الى اللغات الفرنسية والألمانية والأسبانية والبرتغالية والروسية وكذلك فان شركة IMB تترجم قوائمها المالية الى الفرنسية والألمانية ، وترسل هذه القوائم المترجمة الى مساهميها في فرنسا وألمانيا وسويسرا (١٠) .

وتبين ممارسات الترجمة الجزئية للقوائم المالية أشكالاً متنوعة (١١) . وفي حين تحرص شركة Ford على نشر ملخصات مترجمة عن قوائمها المالية باستخدام اللغات الأسبانية والفرنسية والألمانية والبرتغالية ، تتبع شركة Philp Morris اجراء آخر يتمثل في ترجمة تقرير رئيس مجلس الادارة السنوى الى اللغات الفرنسية والأسبانية والاطالية والألمانية ، ويرفق مع القوائم السنوية غير المترجمة . ولا شك في فائدة هذا الاجراء حيث أن تقرير رئيس المجلس يحتوى على ملخص للأحداث المالية الهامة التى تمت خلال السنة وأثرت على الشركة .

وهناك بعض الشركات التى لا تقوم بترجمة قوائمها المالية وتكتفى لغرض التقرير الى القارئ الأجنبي اما بنشر قوائمها المالية — بدون ترجمة فى الجرائد الأجنبية ، أو تكتفى بما ينشر فى المجلات المتخصصة فى الشؤون الاقتصادية من تعليقات على مركزها المالى ونتائج أعمالها أن شركة Caterpillar تشير الى أن قوائمها المالية تنشر فى الجرائد الأجنبية . وكذلك فان شركة Corn Products تعتمد على تعليقات المجلات الاقتصادية المتخصصة ، التى تصدر فى أجزاء عديدة من العالم ، على قوائمها المالية لغرض ابلاغ القارئ الأجنبي (١٢) .

ويشير تنوع ممارسات ترجمة القوائم المالية الى لغات أجنبية الى زيادة الاهتمام بمشكلة التقرير المالى عبر الأمم وبدون الوصول الى مدخل مثالى فى هذا الصدد . ويؤيد الباحث الاتجاه الأول الذى يعتمد على القيام بترجمة كاملة — وليست جزئية — للقوائم المالية ، حيث أن ذلك الاتجاه هو الذى يكفل ابلاغ كل المعلومات الواردة بالقوائم ، وليس جزء منها فقدا ، الى القارئ الأجنبي . أن هناك صعوبة فى تحديد ما هو هام وما هو غير هام من المعلومات الواردة بالقوائم من وجهة نظر القارئ الأجنبي . ولذلك من الأفضل ترجمة القوائم كاملة .

(10) Berg, K., Mueller, G., Walker, L., Op. Cit., p. 38.

(11) Ibid., p. 39.

(12) Ibid., p. 39.

(ب) مشكلة تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم المالية باستخدام عملات اجنبية (١٣) :

يثر تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم المالية باستخدام العملات الاجنبية الخاصة بالبلاد التي يقيم فيها القراء لأجانب بلها صعوبات عديدة . وترتبط هذه الصعوبات بوجود مداخل عديدة تتعلق باختيار كل من طريقة الترجمة وسعر الصرف المناسبين لاتمام عملية التحويل وكذلك بكيفية معالجة الأرباح أو الخسائر التي تنتج عنها .

١ - صعوبة اختيار طريقة التحويل المناسبة :

عرف الفكر المحاسبى ، فى التطبيق العملى ، أكثر من طريقة لتحويل القيم المالية : أى بالتعبير عنها باستخدام عملات أخرى غير الظاهرة بها أصلا . ويمكن التمييز بين أربعة طرق أساسية هى (١٤) :

- طريقة الجارى وغير الجارى The Current Moncurrent Method
- طريقة النقدى وغير النقدى The Monetary-Non monetary Method
- طريقة المبدأ الزمنى The Temporal Method
- طريقة المبدل الجارى The Current Rate Method

وتختلف هذه الطرق فيما بينها من حيث الكيفية التى يتم بها تحويل مختلف بنسود الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات ، وكذلك فى كيفية معالجة الأرباح أو الخسائر التى تنتج عن عملية التحويل .

(١٣) يتم تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم المالية باستخدام عملات اجنبية لأسباب عديدة منها :

- (أ) اعداد القوائم التالية الموحدة للشركة الأم وشركاتها التابعة فى حالة الشركات متعددة الجنسية .
- (ب) مساعدة القراء الاجانب على فهم وتفسير هذه القوائم .

ويؤدى اختلاف الغرض من اتمام عملية التحويل الى اختلاف كثير من النتائج والتوصيات التى يتم التوصل اليها ، وقد سبق للباحث مناقشة مشكلة تحويل القيم المالية فى حالة اعداد القوائم الموحدة فى الشركات متعددة الجنسية فى اطار البحث التالى :

النهج العملى لتخطيط وتحديد الربح الخاضع لضريبة الدخل فى الشركات متعددة الجنسيات مع التطبيق على شركات الاستثمار العربى ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٥ - ٢٠٠ .

ويهتم الباحث فى اطار هذا البحث بمعالجة مشكلة تحويل القيم المالية فى حالة مساعدة القارئ الاجنبى على فهم وتفسير القوائم المالية . ويلاحظ انه بالرغم من اتفاق مناقشة المشكلة فى البحثين فى الخطوط العامة الا ان النتائج والتوصيات فى هذا البحث تختلف كثيرا عن ما سبق التوصل اليه فى البحث الأول المشار اليه .

(١٤) دكتوراة نجيبه محمود نهر ، ترجمة العمليات التى تتم بعملة اجنبية والقوائم المالية الاجنبية فى المحاسبة الدولية لأغراض التقارير ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد الخامس والعشرون ، ١٩٧٨ ، السنة السابعة عشرة ص ٢٣٠ - ٢٣٥ .

ويثير تعدد طرق التحويل المطبقة عمليا تساؤلات هامة منها :

- هل من الممكن استخدام أكثر من طريقة واحدة لاتمام عملية التحويل .
- اذا كان ذلك ممكنا ما هي الطريقة المناسبة لغرض خدمة القارئ الأجنبي ؟ وما هي معايير اختيارها ؟ .

وبالنسبة للسؤال الأول يرى الباحث انه لا يمكن افتراض ان استخدام طريقة واحدة لاتمام عملية التحويل ، على ضوء الظروف الحالية للنشاط الدولي التي تتميز بتعدد الأغراض التي يحتاج فيها لاتمام عملية التحويل واختلاف الظروف التي تتم فيها ، يمكن أن يلبي كل الاحتياجات . ان استخدام طريقة لاتمام التحويل يبدو أمرا معقولا (١٥) .

وبالنسبة للسؤال الثاني الخاص بمعايير اختيار طريقة التحويل فانه يجب اختيار الطريقة التي تحقق الهدف من عملية التحويل ، وتأخذ في الاعتبار الظروف التي تتم فيها . ويجب أن تحافظ الطريقة المختارة على دلالة القوائم المالية على المركز المالي ونتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية .

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث ، لغرض مساعدة القارئ الأجنبي في فهم تفسير القوائم المالية ، ان طريقة المعدل الجارى تعد أفضل الطرق حيث أنها تحافظ على جوهر القوائم الأصلية لأنها تبقى على العملة الأصلية المستخدمة في اعداد القوائم كوحدة قياس ، وعلى المبادئ المحاسبية المتبعة في اعدادها . ويأخذ التطبيق العملي لهذه الطريقة صورة اعداد قوائم مالية من عدة أعمدة ، العمود الأول بالعملية الأصلية والأعمدة التالية بالعملة الأجنبية التي يراو تحويل القيم المالية باستخدامها ويستخدّم المعدل الجارى في تاريخ الميزانية في تحويل كل القيم المالية الواردة بالقوائم . وتشير الملاحظات المرافقة للقوائم الى ان عملية التحويل تمت فقط لغرض مساعدة القراء الأجانب فهي عملية حسابية فقط (١٦) .

وليس الغرض منها المساس بجوهر القوائم الأصلية كما هو محدد في ضوء المبادئ المحاسبية المتبعة في اعدادها (١٧) .

وبالنسبة للسؤال الثالث الخاص بحتمية اجراء عملية التحويل ، يرى بعض الكتاب ان عملية التحويل لا تكون ضرورية عندما تكون القوائم المالية موجهة الى خدمة القراء الأجانب المقيمين في بلاد أخرى . ان المركز المالي

(13) Mueller, G., and Choi, F., "An Introduction To Multinational Accounting, "Prentice-Hall, Inc., Englewood, Cliffs, N.J., 1978, p. 75.

(16) Weston, F., Op. Cit., p. 60.

(17) Mueller, G., and Walker, L., "The Coming of Age of Transnational Financial Reporting "The Journal of Accountancy, July, 1976, pp.70-71.

للشركة وكذلك نتائج أعمالها لا يكون معبرا عنها بصدق الا باستخدام العملة القومية للبلد الذى تمت به الأنشطة المختلفة (١٨) وكذلك فان تحويل القيم المالية باستخدام عملة أخرى يخلق خيال وقد تصبح هذه القوائم مضللة بالرغم من التفسيرات التى قد ترد بها لشرح أسس اعدادها (١٩) .

وتشير احدى الدراسات العملية التى أجريت على مجموعة من الشركات الأمريكية الى عدم وجود أى شركة من العينة المختارة (٢٠ شركة) تترجم مبالغ الدولارات الأمريكية المحتواه فى القوائم المالية السنوية الى عملة أخرى (٢٠) ويعنى ذلك اضطرار القارئ الأجنبى فى مثل هذه الحالة الى الاعتماد على القيم الدولارية عند فهم وتفسير القيم المالية الواردة بالقوائم .

٢ - صعوبة اختيار سعر الصرف المناسب لاتمام عملية التحويل :

يمثل سعر صرف عملة معينة قيمة الوحدة من هذه العملة بالنسبة لباقى العملات الأخرى . ولكل عملة أكثر من سعر واحد للصرف . وعلى سبيل المثال يكون للجنيه المصرى أكثر من سعر صرف مقابل الدولار الأمريكى . فأولا هناك سعر الصرف الرسمى والذى فيه يتم تبادل الجنيه المصرى مقابل ٢٥ دولار أمريكى الدولار = ٤٠ قرشا . وثانيا هناك سعر الصرف التثجيعى والذى فيه يتم تبادل الجنيه المصرى مقابل ١٢ دولار أمريكى (الدولار = ٨٢ قرشا) . وهناك السعر الحر الذى فيه يتم تبادل الجنيه المصرى مقابل ٨٦ دولار (الدولار = ١١٥ قرشا) .

ويواجه الحاسب فى ظل هذا التعدد فى أسعار صرف كل عملة قومية مشكلة اختيار السعر المناسب لغرض القيام بعملية تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم المالية . ويتفق الباحث مع الراى القائل بأن سعر الصرف المناسب لتحويل القيم المالية هو الذى يكون قادرا على التعبير عن الحقائق الاقتصادية الفعلية فى تاريخ عملية التحويل . وعلى ذلك يكون سعر الصرف الحر فى تاريخ اجراء عملية التحويل هو الأكثر مناسبة لهذا الغرض (٢١) . ويتفق ذلك الراى مع ما سبق ذكره بصدد اختيار طريقة التحويل المناسبة حيث تم تفضيل طريقة المعدل الجارى التى فيها يتم تحويل جميع الأصول والالتزامات ، وجميع الإيرادات والنفقات بالمعدلات الجارية للصرف .

٣ - صعوبة معالجة ارباح وخسائر تحويل القيم المالية :

ينشأ عن تحويل القيم المالية باستخدام عملات أخرى أرباح أو خسائر غير محققة . وفى التطبيق العملى تعالج هذه الأرباح والخسائر بطرق

(18) Weston, F., Op. Cit., p. 57.

(19) Ibid., p. 57.

(20) Berg, K., Mueller, G. Walker, L., Op. Cit., p. 40.

(21) Mueller, G., and, Choi, F., Op. Cit., p. 79.

متعددة ، بعض الشركات تأخذها في الحسبان عند تحديد نتائج الأعمال مباشرة ، والبعض الآخر يعالجها عن طريق المخصصات والاحتياطات أو الأرباح المرحلة ، والبعض يوزعها بين المخصصات والدخل ، والبعض يعدل بها حقوق أصحاب المشروع (٢٢) .

ويرى الباحث ان المعالجة المحاسبية السليمة لأرباح وخسائر عملية التحويل تتوقف على الغرض منها . والغرض الاساسى من عملية التحويل ، في اطار هذا البحث ، هو مقابلة احتياجات المهتمين بالشركة في الخارج - القراء الأجانب - ومن ناحية أخرى يلاحظ ان هذه الأرباح أو الخسائر لم تنتج عن عمليات حقيقية قامت بها الوحدة ، الاقتصادية ، وعلى ذلك لا يجب ان تضاف مباشرة لنتيجة أعمال المشروع ولكن يمكن ان تعالج بطريقة تبرز طبيعتها لقراء القوائم الأجانب مع مراعاة عدم تأثيرها على نتيجة أعمال الوحدة . ويتم ذلك باستخدام تلك الأرباح والخسائر كتعديل لحقوق ملاك الوحدة الاقتصادية . ان اظهر تأثير أرباح وخسائر التحويل على نتيجة أعمال الوحدة بهدم العلاقات بين عناصر القوائم المالية ، ويغير من جوهرها ، وقد يضلل مستخدمى هذه القوائم (٢٣) .

(ج) مشكلة اعادة عرض القوائم المالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة :

تعتبر المحاسبة علما من العلوم الاجتماعية (٢٤) التى يرتبط تطورها بتطور الهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع . واصبحت لذلك الأنظمة المحاسبية بالضرورة قومية التطبيق من حيث المعايير والممارسات المحاسبية السائدة فى مجال قياس الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتقرير عنها .

وقد نجحت المحاسبة نجاحا ملحوظا ، فى حالة اقتصار النشاط الاقتصادى النطاق المحلى فقط ، فى أداء وظائفها المختلفة ، وخدمة الطوائف العديدة التى زاد اعتمادها على البيانات التى توفرها فى اتخاذ القرارات .

ولقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة زيادة هائلة فى عدد الوحدات الاقتصادية التى اتجهت فى مباشرة نشاطها نحو المجال الدولى وترتب على ذلك زيادة حجم وأشكال الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر وبالتالي زيادة عدد الطوائف والأفراد التى أصبحت تهتم بالاطلاع على القوائم المالية التى تعدها وحدات اقتصادية تقييم فى بلاد أخرى .

(22) Evans, T., "Some Concerns About Exposure After the FASB'S Statement N. 8, Financial Executive, Nov., 1976, p. 49.

(٢٢) دكتورة نجبية محمود نمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(٢٤) دكتور حلمى محمود نمر ، بحوث نظرية المحاسبة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٢١ .

ولقد ظهرت حاجة متزايدة نحو تطوير المحاسبة في مجالات القياس والتقارير عن هذه الأنشطة الدولية المتزايدة بغرض الوصول الى ما يمكن ان يطلق عليه اسم المحاسبة الدولية International Accounting تمييزا عن المحاسبة المحلية القومية. ويعنى ذلك ضرورة التوصيل الى معايير وممارسات محاسبية عالمية الاستخدام والفهم من جانب كل الأطراف المشتركة في النشاط الدولى (٢٥) .

ولكن يشير الواقع العملى ان الوصول الى معايير وممارسات محاسبية موحدة على المستوى العالمى مازال أمرا بعيد المنال برغم هذا الكم الهائل من المقالات والأبحاث والمؤتمرات والهيئات العملية المتخصصة التى أخذت على عاتقها فى الوقت الحاضر الوصول الى هذا الهدف (٢٦) .

والمدخل البديل الذى يمكن استخدامه لفرض خدمة مصلح القارئ الأجنبى هو إعادة عرض القوائم المالية باستخدام المعايير والممارسات المحاسبية السائدة فى البلد الأسمى لهذا القارئ الأجنبى بالصورة التى يألفها والتى اعتاد التعامل معها ، الا أنه من ناحية أخرى يثير صعوبات عديدة .

وتبرز الصعوبة الأولى فى جانب الحاسب معد القوائم والذى يقوم بإعادة عرضها . فليس يكفى أن يكون الحاسب ملما بالمعايير والممارسات المحاسبية السائدة فى البلد الأسمى لهذا القارئ . وإذا كان هذا المدخل حقق فائدة لاشك فى أهميتها ، وهى التقرير الى القارئ الأجنبى بالصورة التى التاريخية ولكن عليه أيضا أن يجد الوسيلة المناسبة للتوفيق بينها وبين تلك المعايير والممارسات التى أعدت القوائم الأصلية على أساسها .

وفى عبارة أخرى لا تنحصر مسؤولية الحاسب فقط فى التعرف على النموذج المحاسبى السائد فى بلد القارئ الأجنبى ولكن أيضا فى تطوير طريقة مناسبة لانجاز درجة معقولة من امكانية المقارنة (٢٧) .

ومن ناحية أخرى فان لكل مجموعة من القوائم المالية جوهر خاص ، حيث لها تعدد من واقع مجموعة البيانات المحاسبية معدة فى ضوء معايير وممارسات محاسبية معينة ، وإعادة عرض هذه القوائم باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة سيؤدى الى جوهر مختلف تماما عن الجوهر الأسمى . ويأخذ ذلك الاختلاف فى الجوهر شكل علاقات جديدة مختلفة بين أرصدة الحسابات والنسب المالية . أن هذا المدخل يسير على عكس ما يسمى بمحل الاتمامة الوحيد للقوائم المالية (٢٨) .

Single Domicile For Financial Statements

- (25) Hauworth, W., "Problems in The Development of World wide Accounting Standards", **Reading in International Accounting**, Houghton Mifflin Company, Boston, 1969, p. 23.
- (26) Mueller, G., and Choi, F., Op. Cit., pp. 156-174.
- (27) Weston, F., Op. Cit., p. 54.
- (28) Mueller, G., and Choi, F., Op. Cit., p. 121.

(د) مشكلة تحديد شكل ونطاق الإفصاح عن حجم النشاط الدولي في القوائم المالية :

يعتبر حجم وتوزيع النشاط الدولي للوحدة الاقتصادية بين بلاد العالم المختلفة من المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في تقييم أداء وربحية الوحدة في الماضي ، وفي التنبؤ باحتمالات المستقبل . ويساعده هذا التقييم والتنبؤ في تقرير بدء أو استمرار التعامل بينه وبين الوحدة الاقتصادية المعينة . ومن هنا يعتبر الإفصاح عن حجم وتوزيع النشاط الدولي للوحدة الاقتصادية في قوائمها المالية أحد المطالب الأساسية للقارئ الأجنبي لها . ومن ناحية أخرى يثير الإفصاح المطلوب أسئلة عديدة تتعلق بالكيفية التي يتم بها .

ولاهمية هذا الإفصاح عن النشاط الدولي اهتم مجلس معايير المحاسبة المالية في أمريكا FASB بإصدار بيان رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ متضمنا القواعد المنظمة لعملية الإفصاح المذكورة ، واهتم الموضوع كذلك جهات علمية أخرى عديدة مثل (٢٩) OECD, UNCTC, IASC

وقد حرص البيان رقم ١٤ المشار اليه في الفقرة رقم ٣٢ على تحديد مقياس لاهمية النشاط الدولي الذي يحتاج الى الإفصاح . وقد نص في هذا الصدد على ما يلي :

١ - أن يكون الإيراد المتولد عن العمليات الأجنبية للوحدة الاقتصادية مع عملاء مستقلين - غير تابعين - في حدود ١٠٪ أو أكثر من الإيراد الكلي لها . كما هو ظاهر في حسابات النتيجة .

٢ - أن تبلغ قيمة الأصول المخصصة للعمليات الأجنبية للوحدة ١٠٪ أو أكثر اجمالى قيمة أصول الوحدة كلها كما هي ظاهرة بالميزانية (٣٠) .

(29) Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards No. 14 (SFAS No. 14), **Financial Reporting for Segment, of Business Enterprise**, (Stamford, Conn. : FASB, 1976).

— Organization for Economic Co-operation and Development, **International Investment and Multinational Enterprises**. (Paris : OECD, 1979).

— United Nations Commission on Transnational Corporations, **International Standards of Accounting and Reporting**, (New York: UNCTC, New York, 1977).

— International Accounting Standards Committee, Exposure Draft 15, **Reporting Financial Information by Segment**, (London : IASC, 1980).

(30) FASB, SFAS N.O., 14, Op. Cit., Par. 32.

وقد حدد البيان رقم ١٤ في الفقرة ٣٥ الانصاحات الأساسية التي يجب أن تتم في حالة توافر الشروط السابقة وهي (٣١) .

قيمة الإيراد ، ويتضمن ذلك الإيراد أو المبيعات الى العملاء المستقلين ، مع الحرص على اظهار المبيعات والتحويلات بين المناطق الجغرافية المنفصلة .

— أرباح أو خسائر التشغيل ويتضمن ذلك طرح كل نفقات التشغيل من الإيراد السابق تحديده .

— الأصول المخصصة للعمليات الأجنبية ، وتشمل ذلك مختلف الأصول الملموسة وغير الملموسة المخصصة لهذا الغرض .

وقد يحتاج الأمر الانصاح عن هذه البنود مقسمة حسب المناطق الجغرافية المختلفة التي يمارس بها النشاط . وتعتبر المنطقة الجغرافية هامة ويتم الانصاح طبقا لها لو أن إيراداتها أو مجموع أصولها تكون ١٠٪ أو أكثر من قيمة الإيرادات أو الأصول الكلية للوحدة الاقتصادية . وقد ترك أمر تحديد المنطقة الجغرافية طبقا لظروف كل مشروع ، حيث أنه لا توجد طريقة واحدة لتجميع البلاد على أساس واضح يعكس الاختلافات الموجودة في بيئات النشاط الدولية ، مع الاستعانة ببعض المؤشرات المفيدة لاجراء التحديد مثل القرب والصلات الاقتصادية ودرجة التشابه في بيئة النشاط ودرجة الترابط في عمليات المشروع في البلاد المختلفة (٣٢) .

وكجزء من متطلبات الانصاح عن الإيراد من العمليات الأجنبية للوحدة الاقتصادية استلزم البيان في الفقرة رقم ٣٥ ضرورة الانصاح عن أسعار التحويل المستخدمة في حساب الصفقات داخل المشروع وبين أجزائه المختلفة (٣٣) .

وتشير إحدى الدراسات الميدانية الى التزام معظم الشركات الأمريكية التي تمارس نشاطا دوليا بالانصاح عن هذا النشاط (٣٤) . ومن بين عشرين شركة تمثل حجم العينة التي تمت بها الدراسة يوجد شركتين فقط تجاهلنا الإشارة الى نشاطها الدولي ، في حين أن ٩٠٪ من شركات العينة (١٨ شركة) أفصحت عن هذا النشاط بطريقة أو بأخرى .

ويتطلب البيان ١٤ في الفقرة ٣٦ الانصاح كذلك عن مبيعات التصدير (٣٥) : وهي المبيعات الى عملاء في بلاد أجنبية . وقد اشترط لذلك

(31) Ibid., Par., 35.

(32) Ibid., Par., 34.

(33) Ibid., Par., 35.

(34) Berg, K., Mueller, G., Walkey, L., Op. Cit., p. 40.

(35) Ibid., Par., 36.

ان تبلغ قيمة مبيعات التصدير ١٠٪ من اجمالى قيمة المبيعات الى العملاء غير التابعين . ومن الممكن في هذه الحالة الانصاح عن هذا الايراد مقسما حسب كل منطقة جغرافية .

وباستعراض المعايير التي وردت بالبيان رقم ١٤ المشار اليه لتنظيم الانصاح عن النشاط الأجنبي للوحدة الاقتصادية يلاحظ الباحث ما يلي :

١ - لم يزود البيان بتعريف عملي محدد للمنطقة الجغرافية واكتفى بذكر انها قد تكون بلاد فردية أو مجموعات من البلاد ، وذكر بعض المؤشرات الممكن الاعتماد عليها في اجراء التقسيم الجغرافي ويقترح الباحث في هذا الصدد تقسيم العالم الى مجموعات جغرافية مناسبة مثل :

● - الأخذ بالتقسيم الذى أوصت به الأمم المتحدة من حيث تقسيم العالم الى بلاد عالية التقدم وبلاد متقدمة وبلاد نامية .

● - التقسيم حسب درجة المخاطر التى تسود المناطق المختلفة من العالم . وهنا يتم التقسيم الى بلاد عالية الخطر وبلاد متوسطة الخطر وبلاد مأمونة .

٢ - يقترح الباحث النص على معدل اقل لحجم النشاط الأجنبي الموجب للانصاح عنه جغرافيا ، ووليكن ٥٪ بدلا من ١٠٪ من اجمالى نشاط الوحدة الاقتصادية ، أخذا في الاعتبار وجود عدد كبير من الشركات التى تمارس نشاطا دوليا منتشرا في عدد كبير من دول في العالم ، وهو ما يعنى في كثير من الأحوال عدم وصول حجم النشاط في كل بلد أو في كل منطقة جغرافية الى النسبة المنصوص عليها .

رابعا : تقييم مداخل التطوير المقترحة لتسهيل استخدام القارىء الأجنبي للقوائم المالية المحلية

هناك بعض الشركات - أمريكية الجنسية في الغالب - ترى أن معايير المحاسبة والتقارير الأمريكية عالية الجودة ، وأن اللغة الانجليزية والدولار شائعى الاستخدام على النطاق العالمى ، وأنه لذلك لا توجد ضرورة لاجراء اى تعديلات في القوائم المالية المعدة باستخدامهم (٢٦) . ولكن ادراكا لأهمية التقرير المالى عبر الأمم Transnational Financial Reporting وضرورة خدمة القارىء الأجنبي في حالة امتداد النشاط الى المجال الدولى ، يتناقص على الدوام عدد الوحدات الاقتصادية التى لا تعمل على تطوير قوائمها المالية بغرض خدمة القارىء الأجنبي بطريقة أفضل .

(36) Mueller, G., and Choi, F., Op. Cit., p. 112.

وقد تعددت مداخل التطوير المقترحة في هذا الصدد ، وتراوحت ما بين الاكتفاء بترجمة القوائم المالية باستخدام لغة - أو لغات أخرى - غير تلك التي استخدمت في إعدادها أصلا الى استخدام نظام التقرير المزدوج أو نظام التقرير الأصلي - فرعى . ويمكن في هذا الصدد التمييز بين ستة مداخل مختلفة . ولكل مدخل من هذه المداخل مزاياه وعيوبه وهو ما سيتضح من خلال عملية التقييم التالية :

(أ) المدخل الأول : ترجمة القوائم المالية - دون القيم المالية باستخدام لغات مختلفة .

ويطلق على هذا المدخل اسم مدخل الترجمة الملائمة Convenience Translation Approach ويعتمد هذا المدخل لفرض تطوير القوائم المالية المختلفة وخدمة القارئ الأجنبي لها بطريقة أفضل على القيام بترجمة كاملة - أو جزئية - للقوائم باستخدام لغات أخرى (٣٧) .

وليس هناك شك في أن القوائم المترجمة تكون ، من وجهة نظر القارئ الأجنبي أفضل من عدم وجود ترجمة على الإطلاق أخذا في الاعتبار احتمال أن هذا القارئ الأجنبي قد لا يجيد غير لغته القومية . ولكن من ناحية أخرى يلزم ترجمة القوائم المالية احتمالات حدوث سوء فهم من جانب القارئ الأجنبي لمحتويات القوائم المترجمة أخذا في الاعتبار اختلاف العملية القومية له وكذلك المعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة في بلده الأصلي عن تلك المستخدمة في إعداد القوائم (٣٨) .

(ب) المدخل الثاني : ترجمة القوائم المالية باستخدام لغات و عملات مختلفة :

ويطلق على هذا المدخل اسم مدخل القوائم الملائمة Convenience Statement Approach ويعتمد هذا المدخل ، لفرض تطوير القوائم المالية وخدمة القارئ الأجنبي لها بطريقة أفضل ، ليس فقط على القيام بترجمة القوائم باستخدام لغات مختلفة ، وإنما أيضا القيام بتحويل القيم المالية الواردة بها باستخدام عملات مختلفة (٣٩) . وفي هذا الحال يستخدم معدل الصرف السائد في تاريخ الترجمة .

ولا شك أن مزايا هذا المدخل تفوق سابقة حيث أن ترجمة القيم المالية باستخدام العملات القومية للبلاد التي يقيم بها القراء الأجانب يؤدي إلى تحسين قدرتهم على فهم وتفسير البيانات الواردة بالقوائم ، الأمر الذي ينعكس في النهاية على رشادة القرارات المتخذة من جانبهم .

(37) Berg, K., Mueller, G., Walker, L., Op. Cit., p. 38.

(38) Weston, F., Op. Cit., p. 56.

(39) Mueller, G., and, Choi, F., Op. Cit., p. 115.

وعلى سبيل المثال تقوم شركة Ericsson السويدية للتليفونات باستخدام الدولار الأمريكى فى تحويل القيم المالية الواردة بقوائمها المالية بالكرون السويدى . ويتم ذلك لغرض خدمة المستثمرين الأجانب ويذكر فى كل صفحة من صفحات القوائم أن القيم المالية المحولة قد تم التوصل إليها باستخدام سعر الصرف الرسمى للدولار مقابل الكرون (٤٠) .

ولكن يعيب هذا المدخل استمرار الاعتماد على المعايير والممارسات السائدة فى البلد الأسمى للوحدة الاقتصادية ، والتى تختلف عن تلك السائدة فى بلاد القراء الأجانب وهو الأمر الذى يقلل من قدرة هؤلاء القراء على فهم وتفسير البيانات الواردة بالقوائم .

(د) المدخل الثالث اعلام القارئ الأجنبى بالمعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم المالية .

ويطلق على هذا المدخل اسم Special Information Approach ويعتمد هذا المدخل لغرض تطوير القوائم المالية وخدمة القارئ الأجنبى لها بطريقة أفضل على اعلام القارئ الأجنبى بالمعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم المالية :

وعلى سبيل المثال تقوم شركة Astra السويدية ، لغرض مساعدة القارئ الأمريكى لقوائمها المالية بما يلى :

١ - تقدم ترجمة كاملة للقوائم المالية المنشورة فى السويد باستخدام اللغة الانجليزية .

٢ - توفر كتيب صغير باللغة الانجليزية كذلك يحتوى شرحا وافيا للمعايير والممارسات المحاسبية السائد استخدامها فى السويد والتي أعدت على أساسها القوائم المترجمة (٤١) .

ويساعد هذا المدخل القارئ الأجنبى من ناحيتين هما استخدام اللغة القومية لهذا القارئ والشرح الوافى له للأسس والمعايير المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم . وينتج عن ذلك زيادة قدرة هذا القارئ على فهم وتفسير القوائم . ولكن من ناحية أخرى فان عدم تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم باستخدام العملية القومية للقارئ الأجنبى قد يعطى له صورة غير حقيقية عن المركز المالى ونتائج النشاط فى الوحدة المقررة أخذا فى الاعتبار عدم ثبات العلاقة بين أسعار صرف العملات المختلفة . أن القوائم المالية قد تزوده بصورة مختلفة تماما عن تلك التى وصلت اليه لو استخدمت العملة القومية لبلده الأسمى .

(40) Ibid., p. 116.

(41) Ibid., p. 113.

(د) المدخل الرابع : التقرير على مستوى الكيان الفرعى :

ويطلق على هذا المدخل اسم التقرير على مستوى الكيان الفرعى :
Subentity Reporting Approach وقد بدأ تطبيق هذا المدخل في
الشركات متعددة الجنسية . ويعتمد هذا المدخل لغرض تطوير القوائم
المالية ، وخدمة القارئ الأجنبى بطريقة أفضل على ما يلى :

— اصدار الشركة الأم قوائم مالية موحدة خاصة بها ومجموعة
الشركات التابعة لها . ويتم ذلك باستخدام اللغة والعملة والممارسات
الحاسبية المستخدمين في بلد هذه الشركة .

— السماح للشركات التابعة باصدار قوائم مالية منفصلة معدة على
اساس الممارسات الحاسبية السائدة في البلاد التى تعمل بها هذه
الشركات وباستخدام عملاتها ولغاتها القومية .

وعلى سبيل المثال تنشر شركتى Ford, General Motors
— وهى شركات أمريكية — قوائم مالية موحدة على أساس المعايير
والممارسات الحاسبية الأمريكية ، وباستخدام كل من اللغة الانجليزية
والدولار الأمريكى . ويسمح في نفس الوقت للشركات التابعة في استراليا
وكندا والمسانيا وانجلترا باصدار قوائم مالية منفصلة على أساس الممارسات
الحاسبية واللغات والعملات المستخدمين في هذه البلاد(٤٢) .

ومن المعروف ان الاستقلال القانونى الذى تتمتع به الشركات التابعة
في الشركة متعددة الجنسية لا يمتد الى العلاقات الاقتصادية التى تقوم فيها
بينهما من ناحية ، وبينها وبين الشركة الأم من ناحية أخرى . وترتبط
الشركات التابعة باستراتيجية واحدة تهدف الى تعظيم ارباح الشركة متعددة
الجنسية لكل حتى ولو تطلب الأمر التضحية بربحية إحدى الشركات التابعة
لصالح المجموعة(٤٢) .

ويعنى ما سبق ان ما يهم القارئ الأجنبى الذى يتعامل مع الشركات
التابعة ليس هو قوائمها المالية المنفصلة ، وانما القوائم المالية الموحدة
التي تصدرها الشركة الأم ، والمعدة باستخدام لغة وعملة ومعايير محاسبية
مختلفة عن تلك التى يعرفها ويتعامل بها هذا القارئ وفى هذا الاطار
يفقد هذا المدخل كثيرا من حجه كأساس لتطوير القوائم المالية لغرض
مساعدة القارئ الأجنبى .

(42) Ibid., p. 115.

(٤٢) زين العابدين فارس ، النهج العلمى لتخطيط وتحديد الربح الخاضع لضريبة
الدخل في الشركات متعددة الجنسيات مع التطبيق على شركات الاستثمار العربى ، رسالة
دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤ — ٢٦ .

المدخل الخامس : اعادة عرض التقرير :

ويطلق على هذا المدخل اسم Report Restatement ويعتمد هذا المدخل لتطوير القوائم المالية ليس فقط على ترجمة القوائم المالية وتحويل القيم المالية الواردة بها باستخدام لغات و عملات بلاد القراء الأجانب ، وانما أيضا بالقيام باعادة عرض قسم الملكية بالميزانية (رأس المال + الاحتياطات) على أساس استخدام المعايير والممارسات المحاسبية السائدة لديهم كذلك .

ويطبق هذا المدخل عدد من الشركات الهولندية(٤٤) . وهكذا يجد القارئ الأمريكى مثلا قسم الملكية في القوائم المالية التى تعدها شركة هولندية معادا عرضه باستخدام اللغة الانجليزية والدولار الأمريكى والممارسات المحاسبية السائدة في هذا الصدد .

وحجة أنصار هذا المدخل في الاقتصار على اعادة عرض قسم الملكية فقط بالقوائم المالية تعتمد على القول بأنه هذا القسم هو الذى يهم القارئ - المستثمر الأجنبى . ولكن من ناحية أخرى فإن الاقتصار على هذا القسم فقط يقدم لهذا القارئ الأجنبى صورة جزئية عن احوال الشركة التى يتعامل معها . ويكتسب هذا المدخل صلاحية أكثر لو امتد تطبيقه على جميع أقسام قائمة المركز المالى مثل الأصول الثابته ، والمخزون وغير ذلك من البنود .

المدخل السادس : التقرير المتعدد :

ويطلق على هذا المدخل مستويات متعددة فالبعض يطلق عليه(٥٤) The Multiple Reporting Approach والبعض الآخر يسميه(٤٦) The Dual system for Transnational Financial Reporting Primary-Secondary Financial Statement Approach (٤٧) ويطلق عليه كذلك اسم (٤٧) ويستخدم هذا المدخل لغرض تطوير القوائم المالية وخدمة القراء الأجانب لها على مجموعتين كاملتين من القوائم يطلق على الأولى منها أسم القوائم الأصلية ، ويطلق على الثانية اسم القوائم الفرعية . وتخصص مجموعة القوائم الأصلية للتقرير الى أصحاب المصالح المحليين ، وهى لذلك تعد باستخدام اللغة والعملة القومية وعلى أساس الممارسات المحاسبية السائدة وتخصص مجموعة القوائم الفرعية للتقرير الى أصحاب المصالح الأجانب وهى لذلك تعد باستخدام اللغات والعملات والممارسات المحاسبية السائدة في بلاد اقامة هؤلاء الأجانب .

(44) Ibid., p. 116.

(45) Ibid, p. 119.

(46) Mueller, G., "The Dual System for Transnational Financial Reporting", The Accounting Forum, May, 1976, p. 1.

(47) Choi, F., "Op. Cit., p. 1.

وقد أوصى باتباع هذا المدخل AISG في بيانها الصادر عام ١٩٧٥ بعنوان التقرير المالى الدولى (٤٨) .

ويحقق هذا المدخل مزايا عديدة منها :

١ - خدمة القارئ الأجنبى بطريقة أفضل من خلال اطارات متعددة للقوائم المالية ، حيث يؤدي ذلك الى زيادة كم وكيف المحتوى الإخبارى الوارد بها .

٢ - يبدو معقولا افتراض أن مدخل التقرير المتعدد يؤدي الى تشجيع نمو أسواق رأس المال الدولية نتيجة زيادة ثقة المستثمر الأجنبى المبنى على توافر المعلومات الضرورية على الاستثمار ونموه .

٣ - تخفيض درجة عمومية المعلومات الواردة بالقوائم المالية . ويعنى ذلك إمكانية اظهار المزيد من المعلومات المفيدة والمتصلة باتخاذ القرارات على مستوى كل مجموعة من أصحاب المصالح الأجانب .

ورغم هذه المزايا الواضحة يوجد عدد من العيوب التى تلازم استخدام مدخل التقرير المزدوج وهى :

١ - يتجه هذا المدخل عكس ما يسمى بمحل الإقامة الوحيد للقوائم المالية (٤٩) Single Domicile For Financial Statements ويعنى ذلك أن القوائم المالية لا تقدم الا عرضا واحدا للقرارات المالية ولنتائج التشغيل خلال فترة معينة من خلال استخدام اطار محدد من القواعد والمعايير المحاسبية ، واعادة عرض هذه القوائم ، باستخدام معايير وممارسات أخرى يفقدها الكثير من دلالاتها وفعاليتها فى أداء وظيفتها الاخبارية .

٢ - ظهور احتمالات التباس القارئ الأجنبى عندما لا يشار الى هوية المعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم . وقد تنبته AISG فى بيانها الصادر عام ١٩٧٥ الى أهمية تحديد جنسية الممارسات والمعايير المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم المالية الفرعية (٥٠) .

٣ - يواجه مراجعون الحسابات مشاكل عديدة فى التقرير عن القوائم المالية الفرعية . أن عليهم أولا الإدراك الكامل بالممارسات والقواعد المحاسبية السائدة ، فى بلد الشركة الأصلية حيث تعد القوائم المالية الأصلية ، وكذلك تلك السائدة فى بلاد اقامة القراء الأجانب حيث تعد لصالحهم القوائم الفرعية .

(48) Accountants International Study Group", **International Financial ing**, N.Y., 1975.

(49) Mueller, G., and, Choi, F. Op. Cit., p. 120.

(50) Accountants Inetrnational Study Group, Op. Cit., Par. 65.

وبالإضافة الى ما سبق عليهم حصر وتحديد الاختلافات الأساسية بين تلك الأنواع المختلفة من الممارسات المحاسبية وتحديد آثارها على المركز المالى ونتائج الأعمال فى الوحدة الاقتصادية بالتقرير عن ذلك .

٤ — وجود العديد من المشاكل الفنية تتعلق بإجراء عملية الترجمة وتحويل القيم المالية الواردة بالقوائم باستخدام عملات مختلفة . وقد سبق مناقشة هذه المشاكل بالتفصيل فى إطار هذا البحث .

٥ — زيادة تكاليف العمل المحاسب فى ظل تطبيق هذا المدخل نتيجة أعداد مجموعات متعددة من القوائم المالية بدلا من مجموعة واحدة .

وفى ختام هذا العرض للمداخل المختلفة لتطوير القوائم المالية لغرض تسهيل مهمة القارئ الأجنبى لها ، يرى الباحث أن المدخل الأخير — نظام التقرير المتعدد — هو الأكثر جذبا للاهتمام بالرغم من العيوب العديدة التى تلازم تطبيقه . فأولا يمثل هذا المدخل محاسبى مرغوب فيه . وثانيا يعتبر أكثر المداخل المقترحة تلبية لاحتياجات القراء الأجانب فى ظل التوسع الهام والمستمر فى حجم النشاط الأجنبى .

الخلاصة

شهد العالم فى السنوات الأخيرة — ولا يزال — زيادة كبيرة فى حجم وشكل الاستثمار الأجنبى الخاص ، ونتيجة لذلك يزداد على الدوام عدد الوحدات الاقتصادية التى يهتم بقوائمها المالية العديد من القراء الأجانب المقيمين خارج الحدود القومية للدول والتى تعمل بها هذه الوحدات .

ويحتاج القارئ الأجنبى المقيم فى دولة غير تلك التى أعدت فيها القوائم المالية ، وباستخدام اللغة والعملة والمعايير المحاسبية السائدة فيها الى إعادة عرض القوائم المالية بطريقة مفهومة لديه ويستلزم ذلك إعادة أعداد هذه القوائم باستخدام العملة واللغة الخاصة بدولة القارئ الأجنبى وطبقا للمعايير المحاسبية السائدة منها . ويسبب ذلك مشاكل عديدة مازال بعضها أبعد عن أن يكون له حل قريب المنال . وقد عرض الباحث فى هذا الصدد لأربعة من هذه المشاكل ، وهى تلك الخاصة بترجمة القوائم المالية ، وبالتعبير عن القيم المالية الواردة باستخدام عملات أخرى ، وبإعادة عرض هذه القوائم باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة ، وأخيرا بكيفية ونطاق الإفصاح عن حجم النشاط الأجنبى فيها .

وقد تعددت مداخل التطوير المقترح ادخالها على القوائم المالية بغرض مساعدة القارئ الأجنبى عند استخدامها . وقد اهتم الباحث بعرض هذه المداخل المقترحة . وقد تبين أن لكل مدخل من هذه المداخل مزاياه وعيوبه . وانتهى الباحث الى تفصيل مدخل التقرير المتعدد لأنه هو الأكثر جذبا للاهتمام، ويمثل تجديد محاسبى مرغوب فيه . ويعتبر من ناحية أخرى أكثر المداخل المقترحة تلبية لاحتياجات القارئ الأجنبى .

مراجع البحث

اولا : المراجع العربية :

١ — دكتور محمود نمر ، بحوث في نظرية المحاسبة ، دار. النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢ — زين العابدين فارس ، المنهج العلمى لتخطيط وتحديد الربح الخاضع لضريبة الدخل في الشركات المتعددة الجنسيات مع التطبيق على شركات الاستثمار العربى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، ١٩٨٠ .

— دكتورة نجية محمود نمر ، ترجمة العمليات التى تتم بعملة اجنبية والقوائم المالية الاجنبية في المحاسبة الدولية لأغراض التقارير ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، العدد الخامس والعشرون السنة السابعة عشرة ، ١٩٧٨ .

ثانيا المراجع الاجنبية :

A. Books :

- 1 — Bedford, N., "Extensions in Accounting Disclosure", Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1973.
- 2 — Mueller, G., and Choi, F., "An Introduction to Multinational Accounting", Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J. 1978.

B. Articles :

- 1 — Berg, K., Mueller, G., Walker, L., "Annual Reports Go International, "Reading in International Accounting, Houghton Mifflin Company, Boston, 1969.
- 2 — Choi, F., "Primary Secondary Reporting : A Cross-Cultural Analisis", The International Journal of Accounting", Vol. 16, N. 1, Fall, 1980.
- 3 — Evans, T., "Some Concerns About Exposure After the FASB'S Statement No. 8, Financial Executive, Nov. 1976.

- 4 — Hauworth, W., "Problems in the Development of World wide Accounting Standards", **Reading in International Accounting**, Houghton Mifflin Company, Boston, 1969.
- 5 — Mueller, G., and Walker, L., "The Coming of Age of Transnational Financial Reporting", **The Journal of Accountancy**, July, 1976.
- 6 — Weston, F., "International Accounting and Reporting Problems", **Reading in International Accounting** Houghton, Mifflin, Company, Boston, 1969.
- 7 — Mueller, G., "The Dual System For Transnational Financial Reporting", **The Accounting Forum**. May, 1976.
- 8 — Wyman, H., and Bavishi, V. Foreign Operations Disclosures By U.S. Based. Multinational Corporations : Are They Adequate ? "The International Journal of Accounting", Vol. 16, No. 1, Fall, 1980.

C. Studies :

- 1 — American Accounting Association "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statement, 1957.
- 2 — Accountants International Study Group, "International Financial Reporting.", N.Y., 1975.
- 3 — Financial Accounting Standards Board, (SFAS. N. 14) **Financial Reporting For Segments of Business Enterprise**", 1976.
- 4 — International Accounting Standards Committe, Exposure Draft 15, "Reporting Financial Information By Segment", London, 1980.
- 5 — Organization For Economic Co-operation and Development", **International Investement and Multinational Enterprises**, Paris, 1979.
- 6 — United Nation Comission of Transnational Corporations". **International Standards of Accounting and Reporting**". N.Y., 1977.